أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/02/25م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

مجلس الامن الدولي يصوت بالاجماع على وقف اطلاق النار في سوريا 3

نص قرار مجلس الأمن رقم 2401 بشأن الهدنة في سوريا..... 5

تركيا وإيران.. مواجهة جديدة في سوريا..... 9

لوائح الإرهاب الأميركية... وتطويع "حماس" 12

مجلس الامن الدولي يصوت بالاجماع على وقف اطلاق النار في سوريا

الامم المتحدة (الولايات المتحدة) – "القدس" دوت كوم – 2018\2\24

اعتمد مجلس الامن الدولي بالاجماع مساء اليوم السبت مشروع قرار يطلب وقف اطلاق نار في سوريا "في اسرع وقت" لافساح المجال امام وصول المساعدات الانسانية واجلاء حالات طبية، وذلك بعد 15 يوما من المداولات.

ويطالب النص الذي عُدل عدة مرات "كل الاطراف بوقف الاعمال الحربية في اسرع وقت لمدة 30 يوما متتالية على الاقل في سوريا من اجل هدنة انسانية دائمة".

والهدف هو "افساح المجال امام ايصال المساعدات الانسانية بشكل منتظم واجلاء طبي للمرضى والمصابين بجروح بالغة".

وقال السفير السويدي اولوف سكوغ الذي طرح مشروع القرار مع نظيره الكويتي "انه ليس اتفاق سلام حول سوريا، النص هو محض انساني".

وخلال المفاوضات رفض الغربيون طلبا روسيا بأن تحصل كل قافلة انسانية على موافقة من دمشق.

وهناك استثناءات من وقف اطلاق النار للمعارك ضد تنظيم (داعش) والقاعدة. وبطلب من موسكو تشمل ايضا "افرادا آخرين ومجموعات وكيانات ومتعاونين مع القاعدة وتنظيم (داعش) وكذلك مجموعات ارهابية اخرى محددة من مجلس الامن الدولي".

وهذه الاستثناءات يمكن ان تفتح المجال امام تفسيرات متناقضة، حيث ان دمشق تعتبر فصائل المعارضة المسلحة المدعومة من الغرب "ارهابية" كما لفت مراقبون. وبالتالي فإن ذلك يهدد الاحترام الكامل لوقف اطلاق النار.

واثر طلب روسيا ضمانات، قرر مجلس الامن ان يجتمع مجددا لبحث الموضوع خلال 15 يوما لمعرفة ما اذا كان وقف اطلاق النار يطبق.

من جانب آخر، يدعو القرار الى "رفع فوري للحصار عن مناطق مأهولة بينها الغوطة الشرقية واليرموك والفوعا وكفريا".

وتطلب اعداد النص جهودا صعبة، حيث سعت الكويت والسويد الى تجنب استخدام روسيا حق النقض مجددا.

وفي هذا الوقت تفاقم حصار الغوطة الشرقية، معقل فصائل المعارضة قرب دمشق، حيث قتل اكثر من 500 مدني خلال سبعة ايام من القصف المكثف الذي ينفذه النظام السوري.

وكان مجلس الامن الدولي بدأ مساء اليوم السبت اجتماعا للتصويت على مشروع قرار يطالب بوقف اطلاق نار انساني في سوريا كان موضوع مفاوضات طيلة 15 يوما للحصول على موافقة روسيا عليه.

وجاء عقد هذا الاجتماع بعد تأخر لمدة ساعتين تقريبا عن الموعد المقرر عند الساعة 17:00 ت غ.

نص قرار مجلس الأمن رقم 2401 بشأن الهدنة في سوريا

نيويورك- وكالات عربي21 25\2\2018

اعتمد مجلس الأمن الدولي، السبت، قرارا بالإجماع يطالب بوقف الأعمال العسكرية في سوريا، ورفع الحصار المفروض من قبل قوات النظام على غوطة دمشق الشرقية وبقية المناطق الأخرى المأهولة بالسكان، لمدة 30 يوما، على أن يدخل حيز التنفيذ بشكل "فوري".

وفيما يلي نص القرار الذي حمل الرقم 2401:

إن مجلس الأمن، إذ يشير.. إلى قراراته 2042 (2012) و2043 (2012) و2118 (2013) و2139 (2014) و2165 (2014) و2175 (2014) و2191 (2014) و2209 (2015) و2235 (2015) و2249 (2015) و2254 (2015) و2268 (2016) و2286 (2016) و2332 (2016) و2336 (2016) و2393 (2017).

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه الشديد إزاء استمرار حدة الحالة الإنسانية المدمرة في سوريا، في الغوطة الشرقية ومحافظات إدلب وحماة والرقة ومنطقة الركبان، بما في ذلك المساعدة الطبية لأكثر من 13.1 مليونا في سوريا، و6.1 ملايين من النازحين داخليا، و 2.5 مليون يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، بما في ذلك اللاجئين الفلسطينيين، ومئات الآلاف من المدنيين المحاصرين في المناطق المحاصرة.

وإذ يعرب عن غضبه إزاء تصاعد مستويات العنف غير المقبولة في عدة مناطق من البلاد، لا سيما في إدلب والغوطة الشرقية ومدينة دمشق، بما في ذلك القصف على المباني الدبلوماسية، والاعتداءات على المدنيين والمرافق الطبية؛ ما يزيد من تفاقم المعاناة وتشرد أعداد كبيرة من المدنيين.

وإذ يشير في هذا الصدد إلى الالتزامات القانونية لجميع الأطراف بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما الكف عن الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك الهجمات التي تشن على المدارس والمرافق الطبية.

وإذ يعرب عن قلقه على حياة العائدين إلى المناطق، بما في ذلك أولئك الذين عادوا إلى المناطق التي خرج منها تنظيم داعش، الملوثة بالمتفجرات من مخلفات الحرب، وهم بحاجة إلى دعم مناطقهم لتحقيق الصمود والاستقرار.

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء عدم وصول الأمم المتحدة إلى السكان المحاصرين في الأشهر الأخيرة، معربا عن جزعه الشديد إزاء الحالة المأساوية لمئات الآلاف من المدنيين المحاصرين في المناطق المحاصرة في الجمهورية العربية السورية، لا سيما في الغوطة الشرقية واليرموك والفوعة وكفريا...إلخ.

إن الحصار الموجه ضد السكان المدنيين في سوريا يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

وإذ يعرب المجلس عن قلقه إزاء الحالة الإنسانية للمشردين داخليا في الركبان، فإنه يشدد على ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى مخيم المنطقة.

وإذ يلاحظ العمل الجاري بشأن مناطق تخفيف حدة التصعيد من أجل الحد من العنف كخطوة نحو وقف شامل لإطلاق النار على نطاق البلد كله، مع التشديد على ضرورة احترام جميع الأطراف لالتزاماتها باتفاقات وقف إطلاق النار القائمة، وإتاحة الوصول الإنساني كجزء من هذه الجهود وفقا للقانون الدولي.

وإذ يؤكد من جديد أنه يجب على الدول الأعضاء أن تكفل امتثال أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

وإذ يشدد على أن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور أكثر في غياب حل سياسي للنزاع السوري تماشيا مع القرار رقم 2254 (2015).

وإذ يطلب من جميع الأطراف إحراز تقدم في هذا الصدد، واتخاذ تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك الإفراج المبكر عن أشخاص محتجزين تعسفا، لا سيما النساء والأطفال.

وإذ يعرب عن غضبه إزاء عدم كفاية تنفيذ قراراته 2139 (2014)، و2165 (2014)، و2191 (2014)، و2258 (2015)، و2268 (2016)، و2332 (2016)، و2393 (2017).

وإذ يقرر أن الحالة الإنسانية المدمرة في سوريا لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة، ويشدد على أن الدول الأعضاء ملزمة بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة بقبول قرارات المجلس وتنفيذها.

1- يطالب جميع الأطراف بوقف الأعمال العدائية دون إبطاء، وأن تشترك فورا في كفالة التنفيذ الكامل والشامل لهذا الطلب جميع الأطراف، من أجل وقف إنساني دائم لمدة لا تقل عن 30 يوما متتالية في جميع أنحاء سوريا، من أجل تمكين التسليم الآمن دون عائق والمستمر، وتقديم المساعدة الإنسانية والخدمات، والإجلاءات الطبية للمرضى والجرحى الحرجة، وفقا للقانون الدولي الساري.

2- يؤكد أن وقف الأعمال العدائية لا ينطبق على العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، والقاعدة، وجبهة النصرة، وجميع الجماعات الأخرى، والمشاريع والكيانات المرتبطة بـ"القاعدة" أو "داعش"، وغيرها من الجماعات الإرهابية، كما حددها مجلس الأمن.

3- يهيب بجميع الأطراف أن تحترم وتفي بالتزاماتها باتفاقات وقف إطلاق النار القائمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل للقرار 2268، ويهيب بجميع الدول الأعضاء أن تستخدم نفوذها لدى الطرفين؛ لضمان تنفيذ وقف الأعمال القتالية، والالتزامات القائمة، ودعم الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف الملائمة لوقف دائم لإطلاق النار، وتشدد على الحاجة إلى ضمانات ذات صلة من الدول الأعضاء.

4- يدعو جميع الدول الأعضاء المعنية إلى تنسيق الجهود الرامية إلى رصد وقف الأعمال القتالية، استنادا إلى الترتيبات القائمة.

5- يطالب كذلك بأن تتيح جميع الأطراف، فور بدء وقف الأعمال العدائية، وصولا آمنا ودون إعاقة ومستدامة كل أسبوع لقوافل الأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين الإنسانيين، بما في ذلك الإمدادات الطبية والجراحية، إلى جميع المناطق المطلوبة والسكان.

6- يطالب كذلك بأن تسمح جميع الأطراف، فور بدء وقف الأعمال القتالية، للأمم المتحدة وشركائها المنفذين بإجراء عمليات إجلاء طبي آمنة وغير مشروطة، استنادا إلى الحاجة الطبية والإلحاح، رهنا بالتقييم الأمني الموحد للأمم المتحدة.

7- يكرر طلبه، ويذكِّر السلطات السورية على وجه الخصوص بأن جميع الأطراف عليها أن تمتثل فورا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب مقتضى الحال، والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك حماية المدنيين، وكفالة واحترام وحماية جميع الموظفين الطبيين وموظفي المساعدة الإنسانية الذين يشاركون حصرا في الواجبات الطبية ووسائل نقلهم ومعداتهم، فضلا عن

المستشفيات والمرافق الطبية الأخرى، وأن ينفذوا تنفيذا كاملا وفوريا جميع أحكام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

8- يطالب أن تسهل جميع الأطراف المرور الآمن، ودون إعاقة، للعاملين في المجال الطبي وموظفي المساعدة الإنسانية الذين يشاركون حصرا في الواجبات الطبية ومعداتهم ووسائل النقل والإمدادات، بما في ذلك المواد الجراحية، لجميع المحتاجين، بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي، ويكرر طلبه بأن تجرد جميع الأطراف المرافق الطبية والمدارس والمرافق المدنية الأخرى من الأسلحة، وأن تتجنب إقامة مواقع عسكرية في المناطق المأهولة بالسكان، وأن تكف عن الهجمات الموجهة ضد الأعيان المدنية.

9- يحيط علما مع التقدير بالطلبات الخمسة التي حددها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في 11 كانون الثاني/ يناير 2018 أثناء بعثته إلى سوريا، ويدعو جميع الأطراف إلى تيسير تنفيذ هذه الطلبات الخمسة وغيرها؛ لضمان تقديم المساعدة الإنسانية المبدئية والمستدامة والمحسنة إلى سوريا في عام 2018.

10 - يطلب من جميع الأطراف أن ترفع فورا الحصار عن المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك الغوطة الشرقية واليرموك والفوعة وكفريا، وتطالب جميع الأطراف بأن تسمح بإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك المساعدة الطبية، والكف عن حرمان المدنيين من الغذاء والأدوية التي لا غنى عنها وبقاءهم على قيد الحياة، وتمكينهم من الإجلاء السريع والآمن وغير المعاق لجميع المدنيين الذين يرغبون في المغادرة، ويؤكدون ضرورة أن يتفق الطرفان على حالات التوقف الإنسانية وأيام الهدوء، ووقف إطلاق النار والهدنة المحلية؛ للسماح للوكالات الإنسانية بالوصول الآمن ودون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة في سوريا، مع التذكير بأن تجويع المدنيين كوسيلة من وسائل القتال محظور بموجب القانون الإنساني الدولي.

11 - تدعو إلى التعجيل بالإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام على سبيل الاستعجال في جميع أنحاء سوريا.

12 - يطلب من الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن امتثال جميع الأطراف المعنية في سوريا، في غضون 15 يوما من اتخاذ هذا القرار، وبعد ذلك في إطار تقريره عن القرارات 2139 (2014))، و2165 (2014)، و2191 (2014)، و2258 (2015)، و2332 (2016)، و2393 (2017).

13 - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

تركيا وإيران.. مواجهة جديدة في سوريا

إيشان ثارور الاتحاد «واشنطن بوست » 25\2\2018

أصبحت الحرب الفوضوية في سوريا أكثر فوضى. ففي يوم الثلاثاء الماضي، تحركت الميليشيات الموالية للنظام إلى «جيب عفرين» المحاصر من القوات التركية التي غزت سوريا الشهر الماضي. ويبدو أن وحداث النظام تعزز الفصائل الكردية السورية التي تسيطر على المنطقة الواقعة بالقرب من الحدود التركية، ما يسبب إحباطا لأنقرة. وكما كتبت في الأيام الأولى من التوغل التركي، فإن المعارك الدائرة في عفرين تخاطر بقيام حرب أوسع نطاقاً. وترى تركيا أن المجموعة السورية الكردية الرئيسية المسلحة، والمعروفة باسم «وحدات حماية الشعب»، كوكيل مباشر لحزب «العمال الكردستاني» (بي. كي. كي) المحظور، والذي يعمل داخل تركيا وتعتبره أنقرة وواشنطن منظمة إرهابية، بيد أن الولايات المتحدة تدعم «وحدات حماية الشعب»، وتعتمد على مقاتليها للمساعدة في محاربة تنظيم «داعش» الإرهابي. وقد أجبر دور واشنطن المعقد في الحرب – وكذلك قرارها بتجنب الانخراط بعنف في الاشتباكات الدائرة في عفرين – الميليشيات الكردية السورية على التوجه إلى الرئيس بشار الأسد من أجل المساعدة.

وقال الناطق باسم وحدة حماية الشعب «نوري محمود»: «لقد استجابت الحكومة السورية لنداء الواجب وأرسلت وحدات يوم الثلاثاء الماضي، وستتمركز على طول حدود الأراضي السورية». وفي الوقت نفسه، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن تركيا ستبدأ هجوماً عنيفاً على وسط مدينة «عفرين» في الأيام القادمة. ووصف تحرك الحكومة السورية بأنه عمل «إرهابيين» وزعم أن المدفعية التركية قد دفعت القوات الموالية للأسد للعودة. وتزعم مصادر سورية أن وابل الرصاص ربما لن يمنع القوات المؤيدة للأسد من التقدم سوى لفترة وجيزة.

ويعد وصول القافلة تحولاً جيوسياسياً آخر في الحرب التي تزداد تعقيداً أكثر من أي وقت مضى. ومن المرجح أن تكون الميليشيات الموالية للأسد، والتي كان من المفترض أنها جاءت لنجدة الأكراد السوريين لها مجموعة أخرى من الولاءات: «والمقاتلون الذين وصلوا، يبدو أنهم من شبكة من الوحدات المدعومة من إيران، والتي كانت في كثير من الأحيان تعزز جهود جيش الأسد»، بحسب ما ذكرت زميلتي «لويزا لوفيلاك».

وإذا كان هذا هو الحال، فإننا نرى تركيا وحلفاءها المتمردين، وهي ربما تستعد للقتال ضد الميليشيات الموالية للأسد والمرتبطة بإيران، وتعمل جنباً إلى جنب مع الوحدات الكردية السورية التي لديها علاقات ودية مع الولايات المتحدة –والتي تعارض كلا من حكومة الأسد ووجود إيران في سوريا. إنه نوع من التشابك المحير الذي يميز الصراع المدمر الذي دام سبع سنوات، وهذه المجموعة من الأطراف المتحاربة ومصالحها المتشابكة.

من وجهة النظر الإيرانية، لم تكن العملية التركية في «عفرين» مرحب بها. فقد ندد القادة الإيرانيون، بمن فيهم الرئيس حسن روحاني، بالغزو، الذي أفسد المحادثات الأخيرة بين روسيا وتركيا وإيران بشأن المستقبل السياسي لسوريا. كما أن مسؤولين إيرانيين قد ضغطوا على نظرائهم الأتراك لتجنب اندلاع حرب استنزاف فوضوية في سوريا. وكتب «جونول تول»، زميل بمعهد الشرق الأوسط في واشنطن «كانت تركيا يحدوها الأمل في أن تدخل عفرين وأن يتجاهل شركاؤها الأمر. واعتقدت أنقرة أنها حققت ما تريد عندما أعطت روسيا، التي تسيطر على سماء«عفرين»، أخيرا الضوء الأخضر لغزو الجيش التركي للجيب الكردي». واستطرد «ولكن التطورات الأخيرة على الأرض تشير إلى أن الطريق لن يكون ممهداً والشراكة مع روسيا وإيران ربما لا تكون بالقوة التي كانت أنقرة تأملها».

وخارج «عفرين»، أصبحت الساحة أقل ازدحاما. فالجماعات الإسلامية المتمردة في محافظة إدلب المجاورة تقاتل بعضها البعض وفي الوقت نفسه تتشارك مع القوات التركية ضد النظام السوري وحلفاؤه. كما أدت الحرب الجوية الأميركية في سوريا، والموجهة أساسا لتنظيم داعش، إلى مقتل المرتزقة الروس. وتواصل حكومة الأسد، بدعم روسي، قصف المناطق التي يسيطر علها المتمردون بلا رحمة. وقامت إسرائيل، التي تشعر بالقلق إزاء الوجود الإيراني المتجذر في سوريا، مؤخرا بشن ضربات جوية على المواقع الإيرانية المشتبه فيها. ويتحدث المسؤولون الإسرائيليون علنا عن احتمال الدخول في حرب إقليمية أكثر كثافة.

والحقيقة المرة بالنسبة لأنقرة هي أن تركيا لديها خيارات قليلة. وقد أدى تصاعد المشاعر المعادية لأميركا في تركيا، جنبا إلى جنب مع الدعم الأميركي لوحدات «حماية الشعب» الكردية، إلى وضع الولايات المتحدة إلى حد ما في خلاف مع حليفتها في «الناتو». وكتب «نيكولاس دانفورث»، خبير الشؤون التركية بمركز «سياسة الحزبين في الولايات المتحدة»: «إنه لا يبدو أن روسيا ولا إيران –وكلاهما يتودد لهما

السياسيون الأتراك أحيانا باعتبارهما بدلاء محتملين للولايات المتحدة – حريصتان بشدة على الاستجابة للمصالح التركية». وفي الواقع، هناك اتجاه متزايد في واشنطن للتوقف عن تحقيق أجندة أنقرة.

لوائح الإرهاب الأميركية... وتطويع "حماس"

أحمد عبد الهادي العربي الجديد 25\2\2018

استكملت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، عربدتها تجاه القضية الفلسطينية، وهي عربدة بدا مؤخرا من الصعب حصرها، ابتداء من إعلان القدس عاصمة لإسرائيل وإقرار نقل السفارة الأميركية إليها؛ مرورا بإطلاق يد إسرائيل وإقفال كل فرص التسوية الممكنة؛ وتلويحا بوقف الدعم المالي والإعانات للسلطة الفلسطينية، وتجميد الحصة الأميركية في تمويل أنشطة الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"؛ وصولا إلى وضع رئيس مكتب "حماس"، السياسي إسماعيل هنية، على قائمة الإرهاب الأميركية، وإن كان الأمر لم يتوقف عند اسم هنية فقط، بل طاول مجموعة قيادات فلسطينية وفصائل وحركات. ولكن لماذا إسماعيل هنية؟ وما هي خصوصية الرجل؟ وما الموقف العربي الرسمي من الإدراج؟ وهل هناك علاقة ما بين الإدراج وصفقة القرن؟ هل سرّع خطاب هنية وموقفه من صفقة القرن الإدراج؟ وهل يتطور الأمر إلى الاستهداف والتصفية؟

من المعلوم أن إسماعيل هنية هو رئيس الحكومة الفلسطينية سابقا، والمنتخبة وفق انتخابات تشريعية فلسطينية نزيهة وشفافة في العام 2006، أشيد بها دوليا عموما وأميركياً بوجه خاص، ووصفها البيت الأبيض الأميركي بالتاريخية، وقال المتحدث باسم البيت الأبيض حينذاك، سكوت ماكليلان "إنه يوم تاريخي ومهم بالنسبة للشعب الفلسطيني. نحن ندعم الشعب الفلسطيني بقوة، كما ندعم انتقاله إلى دولة ديمقراطية، وندعم مساعيه لبناء مؤسسات ديمقراطية".

وهو أيضا رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وفق آخر انتخابات داخلية أجرتها حركة حماس، وهي انتخابات حركية تخضع لمعايير ومحددات وضوابط تنظيمية وهيكلية حاسمة وحازمة. ولم تكن رئاسة الرجل للمكتب السياسي تزكية أو اتفاقاً مسبقاً أو إجماعاً داخل أطر الحركة فقط.

وبالتالي، فالرجل حلّ في مواقعه السياسية الرسمية والحركية وفق انتخابات لا يمكن إلا الإشادة بها، والأهم أننا إذا ما أردنا توصيف أو تصنيف قيادات حركة حماس، وفق معايير الشد والجذب والمرونة والجمود، فإن إسماعيل هنية، وببساطة شديدة يدركها الرجل العادي، يقف في صف الحمائم، وهو توصيف ترفض حركة حماس تعميمه أو اعتماده، كأن يقال تيار الحمائم وتيار الصقور. ولكن قبول حماس أو رفضها للتوصيف لا يمنعان القول إن هنية رجل وسطي في مواقفه، وفوزه برئاسة المكتب السياسي للحركة رآه

المتابعون والمختصون والمهتمون من زاوية أن هناك تحولا داخل حركة حماس باتجاه المرونة السياسية داخليا تجاه فتح، وخارجيا تجاه المجتمع الدولي، لاسيما وأن انتخابه لرئاسة المكتب السياسي تزامن أيضا مع إعلان "حماس" وثيقتها السياسية الجديدة. وهو ما يعني أن إدراجه أميركيا في لائحة الإرهاب سلوك مشبوه وخطوة ابتزاز.

دول عربية سبقت ترامب

إدراج إسماعيل هنية في القائمة الأميركية لم يكن سابقة، ولم تكن إدارة ترامب لتقوم بذلك من دون موافقة ومباركة عربية أو صمت وغض طرف عربي رسمي، ولم تكن الإدارة الأميركية لتمرر القرار من دون إجراء بالونات اختبار للمستوى العربي الرسمي، وهي مستويات متقدمة عن قرار واشنطن الأخير. ففي العرف العربي الرسمي، حماس حركة "إرهابية"، ترقى إلى مستوى العدو. فالحركة مدرجة على لوائح الإرهاب العربية، وبالتالي سبق النظام العربي الرسمي وأدواته الخطوة الأميركية. ففي بعض البلدان العربية، فإن مجرد التواصل مع إسماعيل هنية وحركة حماس يعتبر جريمة من جرائم أمن الدولة، وهناك معتقلون على خلفية "التخابر" مع حركة حماس. ودلالات مصطلح التخابر تفوق وصف الإرهاب، وتصل حد العداء، لأن التخابر لا يكون إلا مع العدو.

هذه واحدة، أما الثانية فإن الرئيس الأميركي دونالد ترامب سبق وأن وصف حركة حماس، التي يرأس إسماعيل هنية مكتبها السياسي، بالإرهابية، وذلك في مايو/أيار 2017، خلال القمة العربية الإسلامية، التي حضرها ما يقرب من 55 زعيما ورئيسا ومسؤولا، التي عُقدت في الرياض. ولقد وصف ترامب في خطابه حركة حماس بالإرهابية وقارنها بتنظيمي "داعش" و"القاعدة"، وقال إنها تمثل تهديدا إرهابيا للمنطقة، بل وطالب الدول العربية والإسلامية بطردها من بلدانهم، ولم تردّ السعودية مقر الاستضافة على ذلك.

وكعينة فقط لوصف حماس بالإرهابية عربياً، نستحضر أولا وصف صحيفة الرياض لحركة حماس، في أغسطس/آب الماضي، بالإرهابية، وعنونت خبرها قائلة: "وفد من قيادة حركة "حماس الإرهابية" يحضر مراسم تنصيب روحاني"، فيما كررت وصفها لحركة حماس بـ "الإرهابية"، أربع مرات في محتوى الخبر.

إن كان حضور وفد حماس لتنصيب الرئيس الإيراني حسن روحاني يقتضي وصفها بالإرهابية في العرف السعودي، فإن عادل الجبير، وزير الخارجية السعودي، التقى بنظيره الإيراني محمد جواد ظريف، قبل أيام فقط من زيارة وفد حماس لطهران، وهو تناقض غير مفهوم وتوصيف وتصنيف مدان. ثانيا لم يتوقف

توصيف حماس بالإرهابية عند حدود الصحافة، بل تمدد حتى وصل إلى السفير السعودي لدى الجزائر، سامي عبد الله الصالح، الذي وصف حماس بالإرهابية أيضا، وقال: "إن حركة حماس إرهابية، وتسعى لإحلال المشاكل في المنطقة".

وعموما، فقد وفّرت هذه البيئة العربية الرسمية الغطاء الكافي للقرار الأميركي بإدراج إسماعيل هنية على لائحة الإرهاب الأميركية، وهي بيئة صمتت بإطباق ولم تعترض أو تدين أو حتى تشجب القرار ومررته، وربما ارتاحت له، خصوصا أن تقديرها يتوقف عند حد أن هذا الإدراج قد يفضي إلى إلهاء هنية وابتزازه، وربما مساومته، ليرجع خطوة هو وحركة حماس، لتمر عاصفة صفقة القرن، وهو التفسير الموضوعي لأمرين؛ الأول: إدراج واشنطن لإسماعيل هنية، والثاني التماهي العربي مع القرار وغض الطرف عنه أو الإتيان على ذكره.

سيناريو المنظمة

تحاول واشنطن إعادة ذات السيناريو الذي استخدمته مع منظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت مدرجة، وفق العُرف الأميركي، في قائمة المنظمات الإرهابية، وقد مورست عمليات ابتزاز أميركية كبيرة على المنظمة، وفق ذاك الإدراج. ولم يكن بمقدور المنظمة التحرك بأريحية دولياً طالما بقيت مدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية أميركياً، ولم يُرفع الإدراج حتى قبلت المنظمة الاعتراف بإسرائيل والمرور إلى اتفاقية أوسلو، وفي عرف ذاك الزمان، مطلع التسعينيات، فإن أوسلو كانت حينها بمثابة صفقة القرن في وقتها.

واستمر الابتزاز الأميركي للمنظمة حتى غيّرت ميثاقها الوطني وحذفت كل المواد التي يمكن أن تشكل تهديدا لإسرائيل، وأشرف على عملية الترويض وتغيير الميثاق، الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون. ذات السيناريو تريد واشنطن الآن استحضاره مع حركة حماس، رغم التحولات الدولية والإقليمية والتطورات الحادثة من أوسلو حتى الآن. وإدراج هنية، ومن قبل إدراج حركة حماس وكتائب القسام، هو سلوك أميركي يستهدف ابتزاز حماس أولا، واستدعاءها لذات المربع الذي مرت به منظمة التحرير ثانيا؛ وإن اختلفت الأدوات، ففي حالة المنظمة تم الاعتراف بإسرائيل والتعهد بعدم محاربتها واعتبارها شريك سلام لا عدوا يحتل أرض فلسطين، وكانت هذه الصفقة الاعتراف بالمنظمة وإزالتها من اللائحة الأميركية.

والآن، يراد استدعاء "حماس" للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل والقبول بأية أرض، وضمان عدم اعتراضها أو خروجها على مقتضيات صفقة القرن، والتي بموجبها تحصل إسرائيل على ما لم تحصل عليه بموجب صفقة أوسلو.

إن خطاب هنية وموقفه وموقف حركته الرافض لصفقة القرن، في مقابل الاقتراب العربي العلني من إسرائيل، قد سرّعا باتجاه أن تستحضر واشنطن ذات سيناريو منظمة التحرير، من دون أن تدرك أو تقرأ الوقائع موضوعيا لدى حركة حماس. وبالمناسبة المرونة التي أبدتها حماس، والتي تجلّت في وثيقتها السياسية، لا تعني أن الحركة مستعدة للذهاب بعيدا للحد الذي يمكنها أن تغض الطرف فيه عن تمرير صفقة القرن، ولكنها تعي أيضا أن واشنطن وحلفاءها العرب يدركون أن حماس ما زال بمقدورها قلب الطاولة وتجييش الرأي العام العربي والإسلامي، وأنه لا يمكن تمرير صفقة القرن من دون ضمان غض الطرف من قبل حماس، أو ربما إشراكها في الصفقة أو ترويضها على الأقل، وملامح الترويض كثيرة وكبيرة، لكن استكمال حلقات الترويض يعني أن حماس تعيد ما حدث مع منظمة التحرير التي تلاشت، ما يعني تلاشي حركة حماس، وهو أمر لا أظن أن الحركة مستعدة للمرور إليه.

إن كلمة السر في إدراج هنية هي ترهيب الرجل وحركته وجمهور حماس وسكان قطاع غزة، وهو ترهيب يهدف إلى أمرين: إما الترويض حتى القبول بصفقة القرن وأن تكون حماس جزءا منها، وإما الترهيب حتى لا تقدم حماس على سلوك يعيق الصفقة أو يعطلها إذا ما ذهبت باتجاه تفعيل يوميات الانتفاضة الفلسطينية وفضحت التماهي العربي الرسمي.

تم بحمد الله